كلمة معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

الأستاذ جان أوغاسابيان

« مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية »

شرم الشيخ ١٩-٢٠ أيار ٢٠٠٦

معالي وزير الدولة للتنمية الإدارية في جمهورية مصر العربية الدكتور أحمد درويش،
أصحاب المعالي السادة الوزراء في الدول العربية الشقيقة،
حضرات السادة ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية،
حضرات السادة المشاركين في هذه الندوة،

بعد أن عرضت بالأمس على حضراتكم نتائج أعمال مجموعة العمل السادسة في محور "**المواطنون، المجتمع المدني، وإصلاح القطاع العام**" والتوصيات التي خلصت إليها، وهو المحور الذي اختيرت الجمهورية اللبنانية لرعايته وتنسيق مجموعة العمل المكلفة إعداد دراساته وبلورة توصياته.

يسعدني اليوم أن أعرض على حضراتكم لمحة موجزة عن أهم عناوين خطة العمل المبدئية للدولة اللبنانية وأبرز اهتماماتها في ما يتعلق بالقسم الأكبر من محاور العمل الست التي تتألف منها "**مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية المحلية في الدول العربية**"، والتي نسعى جاهدين الى اعتمادها ضمن سلم أولوياتنا، هذا مع العلم بأن بعضاً من هذه العناوين تمّ إدراجها فعلياً في خطط وبرامج عمل وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

والمحاور الست كما هو معروف هي التالية:

- **الخدمة العامة والنزاهة.**
- **الحكومة الإلكترونية وتبسيط المعاملات الإدارية.**
- **إدارة المالية العامة.**
- **تقديم الخدمات العامة والشراكة بين القطاع العام والخاص والإصلاح الرقابي.**
- **دور القضاء وتنفيذ الأحكام.**
- **دور المواطنين والمجتمع المدني وإصلاح القطاع العام.**

ونعرض فيما يلي لأهم مشاريع خطة العمل تلك موزعة على هذه المحاور وفقاً لما يلي:

أ- محور الخدمة العامة والنزاهة

١- **وضع وتطبيق نظام حديث وآلية لإنتقاء وتعيين الموظفين القياديين** يعتمد العلنية والشفافية للحدّ من التدخلات السياسية في عملية التعيين. وإخضاع المرشحين لسلسلة إختبارات ومقابلة مع لجنة متخصصة، يتم فيها الالتزام بمعايير دقيقة تراعي مبادئ الكفاءة والنزاهة.

٢- **بناء قاعدة بيانات إحصائية حديثة حول موظفي القطاع العام** تسمح للسلطات المختصة باتخاذ قرارات سليمة وموضوعية ومعللة في كافة مجالات الشؤون الذاتية للموظفين.

٣- **مراجعة مهام وأدوار الإدارات العامة والمؤسسات العامة** وإعادة تنظيم هيكلياتها آخذة بعين الإعتبار ضرورة تحديث هذه المهام وتقليص حجم القطاع العام وكلفته، وإفساح المجال للقطاع الخاص والمجتمع المدني القيام بدوره في إطار من الشراكة والتعاون مع القطاع العام.

٤- **وضع نظام حديث للموظفين** يشدد على عناوين أساسية منها على سبيل المثال: تقييم وقياس الأداء والإنجاز وتحفيز الموظفين، وإعطاء دور هام للإدارات والمؤسسات العامة في إدارة وتنمية العاملين لديها.

٥- **مراجعة مهام وأدوار الهيئات الرقابية**، بحيث يتولى **مجلس الخدمة المدنية** إعداد السياسات لتخطيط الوظيفة العامة ورصد التحولات المستقبلية فيها، على ان يقوم جهاز **التفتيش المركزي** بالتركيز على تقييم الأداء المؤسسي للقطاع العام وتحديد الإختلالات التنظيمية لمعالجتها وتصحيحها. اما بالنسبة **لديوان المحاسبة** فان مشروع تحديثه يلحظ قيامه بدور اكبر وأهم بما يتعلق بالرقابة المؤخرة وعمليات التدقيق الخارجي على الإنفاق العام.

٦- **تدريب جيل جديد من القياديين في المعهد الوطني للإدارة** (ENA-Liban) لإشغال مراكز قيادية في الإدارة العامة (وظائف من الفئة الثاني: مدراء ورؤساء مصالح) وإخضاعهم لدورة إعداد مكثفة على أحدث المبادئ الإدارية الحديثة.

٧- **التشدد في مكافحة الفساد** من خلال تسريع إبرام لبنان لإتفاقية مكافحة الفساد الصادرة عن الأمم المتحدة والعمل على تطبيقها. وكذلك السعي إلى استكمال الإجراءات والتدابير التنفيذية لحسن تطبيق الإثراء غير المشروع، وسد الثغرات فيه، والعمل على توعية وحث الموظفين للتقيّد بشرعة سلوكية الموظفين.

٨- **تطوير قانون المناقصات** بما يساعد على رفع مستوى المساءلة والرقابة وضمان تطبيق معايير النزاهة والشفافية في عمليات المشتريات والتلزيم.

ب- محور المعلوماتية وتبسيط الإجراءات

الإطار القانوني للحكومة الإلكترونية:

- **قوننة المعلومات الإلكترونية والخدمات**
  - التشريع الإلكتروني وقانون التوريد الإلكتروني.
  - تأسيس هيئة إعطاء التراخيص الإلكترونية في لبنان، ووضع إتفاقية لتأسيس هيئة إقليمية لإعطاء التراخيص الإلكترونية.
  - ضمان سلامة المعلومات الإلكترونية، منع القرصنة الألكترونية، ضمان حق المواطن في الدخول إلى المعلومات في داخل كل بلد عربي، وبين الدول العربية.
  - ضمان سلامة الخدمات الإلكترونية محلياً وإقليمياً.

- **الإطار التقني للحكومة الإلكترونية**
  - إستكمال تطبيقات المعلوماتية في الإدارة العامة التي توفر خدمات أساسية للمواطنين (الأحوال الشخصية- المحاكم...).
  - ربط السفارات والقنصليات بشبكة معلوماتية، مع ضمان سلامة الاتصال الإلكتروني بين الإدارة المركزية وهذه الهيئات الدبلوماسية.
  - شبكات معلوماتية بين الهيئات الدبلوماسية في العالم ومواقع الوزارات الأساسية (العدل- الداخلية- المالية...).
  - تنفيذ مشروع البطاقة الذكية لتخزين المعلومات الأساسية التي تهم كل مواطن (السجل العدلي- الأحوال الشخصية- البطاقة الصحية والضمان الصحي...).

- إستخدام معايير موحدة لتطبيقات الحكومة الإلكترونية في جميع البلدان العربية مع إقامة ورش عمل للتوعية والتدريب على كيفية إستخدام هذه المعايير.
- إنشاء قنوات متعددة لإتاحة مجال الوصول بفاعلية إلى الخدمات الإلكترونية.

- **الإطار ألخدماتي للحكومة الإلكترونية.**
  - خدمات البريد الإلكتروني.
  - نظم سير المعاملات والأرشفة.
  - بوابة الحكومة الإلكترونية (في هذا المجال يجب تبادل الخبرات بين الدول العربية).
  - إقامة نظام استشارات للمواطنين حول السياسات الحكومية.
  - تجميع القوانين والأنظمة المتصلة بقضايا محددة ضمن قواعد بيانات يمكن وصول المواطن إليها إلكترونياً.
  - تحديد عدد من المعاملات الأساسية المتعلقة بالجمهور وتبسيط إجراءاتها واستثمار تكنولوجيا المعلومات في عملية التبسيط.

- **بناء القدرات والدعم في مجال الحكومة الالكترونية**
  - تنفيذ حلقات تدريبية وورش عمل حول مبادئ القيادة الفاعلة للقيادات العليا في الإدارة العامة.
  - وضع منهاج تدريبي حول مبادئ القيادة الفاعلة تديره معاهد تدريب في القطاعين العام والخاص.
  - ورش تدريبية للمواطنين حول أهمية الحكومة الإلكترونية.
  - إطلاق برامج لمحو الأمية المعلوماتية، بالتنسيق مع الجامعات الرسمية والخاصة والمعاهد العليا.
  - إطلاق برامج تدريبية لموظفي القطاع العام.
  - وضع سلسلة رتب ورواتب لموظفي المعلوماتية.
  - توثيق حالات عملية Case-Studies تتعلق بالحكومة الإلكترونية وتبادل الخبارت بشأنها بين الدول العربية.

ج- تقديم الخدمات العامة والشراكة بين القطاعين العام والخاص والإصلاح التشريعي

١- إصلاح الإطار التشريعي الذي يكفل مساعدة الوزارات والمؤسسات العامة على إعداد مشاريع القوانين والمراسيم التنظيمية وغيرها من النصوص بمستوى عال من الدقة والجودة.

٢- دعم الإطار المؤسسي لبناء قدرات في إطار الإصلاح التشريعي وإعداد معايير تضمن جودة صياغة النصوص القانونية.

٣- إعداد تقنيات وآليات لتقييم أداء الإدارات والمؤسسات العامة في حقل الإصلاحات التشريعية.

٤- وضع نظام يسمح بتقييم النتائج والآثار الإقتصادية والإجتماعية لمشاريع القوانين والمراسيم المطروحة أو تلك النافذة حالياً.

د- دور القضاء وتنفيذ الأحكام

إن القضاء الذي هو سلطة مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، هو ركن أساسي في النظام الديمقراطي، وهو الضمانة الحقيقية لحقوق المواطنين والمستثمرين. إلا أن القضاء لا يشذ عن قاعدة تدخل السياسة في كل شيء وفي أكثر من بلد عربي. لذلك فإننا نرى أن يكون إصلاح الجسم القضائي نابعاً من السلطة القضائية بالذات، من خلال تشريعات متطورة ومرنة تسمح للسلطة القضائية بإجراء تعيينات القضاة ومناقلاتهم وإدارة شؤونهم الذاتية، بمعزل عن السلطة السياسية التي عليها فقط أن تصدر المراسيم بناءً على توصيات مجلس القضاء الأعلى.

لذلـــــك أرى ضرورة السعي إلى:

أولاً: تحصين القاضي بعدم التدخل السياسي في شؤون القضاء.

ثانيـــاً: العمل على تنفيذ المخطط التوجيهي الرامي إلى مكننة المحاكم وربطها بشبكة معلوماتية بما يؤمن تسريع العمل القضائي وتأمين تبادل المستندات والمذكرات وإصدار الأحكام.

ثالثـــاً: تأمين التأهيل والتدريب المستمر للقضاة وللمعاونين القضائيين.

رابعـــاً: توفير الضمانات المعيشية للقاضي التي تحميه من مغريات الحاجة.

خامساً: المساءلة عن طريق المراقبة الدائمة والتقييم الداخلي والخارجي لعمل القضاء.

سادساً: نشر ثقافة العدالة لدى جميع شرائح المجتمع وعلى جميع المستويات بالتعاون مع الإعلام والمجتمع الأهلي والمدني.

ه- دور المواطنين والمجتمع المدني وإصلاح القطاع العام

وهو المحور الذي تناولناه بالتفصيل في ورقة الأمس، مركزين على دور المواطن والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام.

أصحاب المعالي، أيها السادة،

إن مؤتمر المبادرة الرشيدة كان فرصة طيبة لإقامة علاقات حوار وتعاون بين الدول المعنية بهذه المبادرة، ولقد جاءت أوراق العمل التي أعدّها المسؤولون عن محاور المبادرة، تزيد من قناعاتنا بضرورة استمرار هذا التعاون وتبادل التجارب والخبرات بين الإدارات العربية.

إلا أن هذه المبادرة، على أهميتها، تبقى حبراً على ورق إن لم تجد طريقها إلى التنفيذ من خلال تأمين الدعم الفني والتمويل اللازمين من المؤسسات والجهات المانحة.

وإذ أكرر شكري لمعالي وزير التنمية الإدارية في جمهورية مصر العربية الدكتور أحمد درويش على رعايته لهذا المؤتمر، كما أكرر شكري وامتناني إلى أصحاب المعالي الوزراء العرب والسادة الخبراء، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أرجو أن نوفق جميعاً في سعينا الدائم إلى رفع مستوى الكفاءة والفعالية في الإدارة الحكومية العربية، بما يؤدي إلى تحسين مستوى الخدمات فيها، وخلق اطار جاذب للاستثمار وتحسين شروط التنمية الشاملة المستدامة.